وزارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٠٩٢٦ لسنة ٢٠٠٦

فى شأن إنشاء نقطة شرطة غرب تيرة

تتبع مركز شرطة الحامول بمديرية أمن كفر الشيخ

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مركز شرطة الحامول بمديرية أمن كفر الشيخ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تنظيم أقسام ومراكز الشرطة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣٢ لسنة ١٩٩١ فى شأن تنظيم مديرية أمن كفر الشيخ وتعديلاته ؛

وعلى الخطط الخمسية للضباط (٢٠٠٦/١٠/٢٠١٠) ، الأفراد (٢٠٠٤/٩/٢٠٠٩) العاملين المدنيين (٢٠٠٣/٨/٢٠٠٨) ، الخفراء النظاميين (٢٠٠١/٥/٢٠٠٥) وتعديلاتها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للانتخابات العامة المؤرخة ٢٠٠٦/٨/١٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة المؤرخة ٢٠٠٦/٨/٢٩ ؛

قـــرر :

مادة ١ - تُنشأ بمديرية أمن كفر الشيخ «نقطة شرطة غرب تيرة» تتبع مركز شرطة الحامول فصلاً من النطاق الجغرافى لنقطة شرطة ناصر التابعة لذات المركز مقرها عزبة غرب تيرة ، وتشمل مكوناتها الإدارية عزبة غرب تيرة ومناطق ١٢ المنصور ٦٢ الجدية - ٨٣ الخريجين وجميع التوابع السكنية لتلك المكونات .

وتكون حدودها الجغرافية على النحو التالى :

الحد الشمالى : بحر تيرة حتى حدود مركز شرطة البرلس .

الحد الجنوبى : طريق وعزبة ٣٦ المنصور مارا بمناطق ١٢ المنصور ، ٧٨ المنصور (تجمعات سكنية) وعزبة ٧٧ المنصور .

الحد الشرقى : حدود مركز شرطة الحامول ومركز شرطة البرلس .

الحد الغربى : مصرف نصر الفاصل بين مركز شرطة الحامول ومركز شرطة الرياض .

مادة ٢ - تُعدل الحدود الجغرافية لنقطة شرطة ناصر ، لتكون على الوجه التالى :

الحد الشمالى : منطقة الزهراء الزراعية .

الحد الجنوبى : قرية كوم الحجر ابتداء من عزبة أبو سكين حتى عزبة زيدان .

الحد الشرقى : المصرف الفاصل بين حدود محافظة الدقهلية وكفر الشيخ بعد عزبة ٤٠ الشراقوة .

الحد الغربى : بحر تيرة وطريق الحامول / بلطيم العمومى .

مادة ٣ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار – كل فيما يخصه – ويلغى ما يخالفه ، وينشر فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٨/٣١

وزير الداخلية

حبيب العادلى